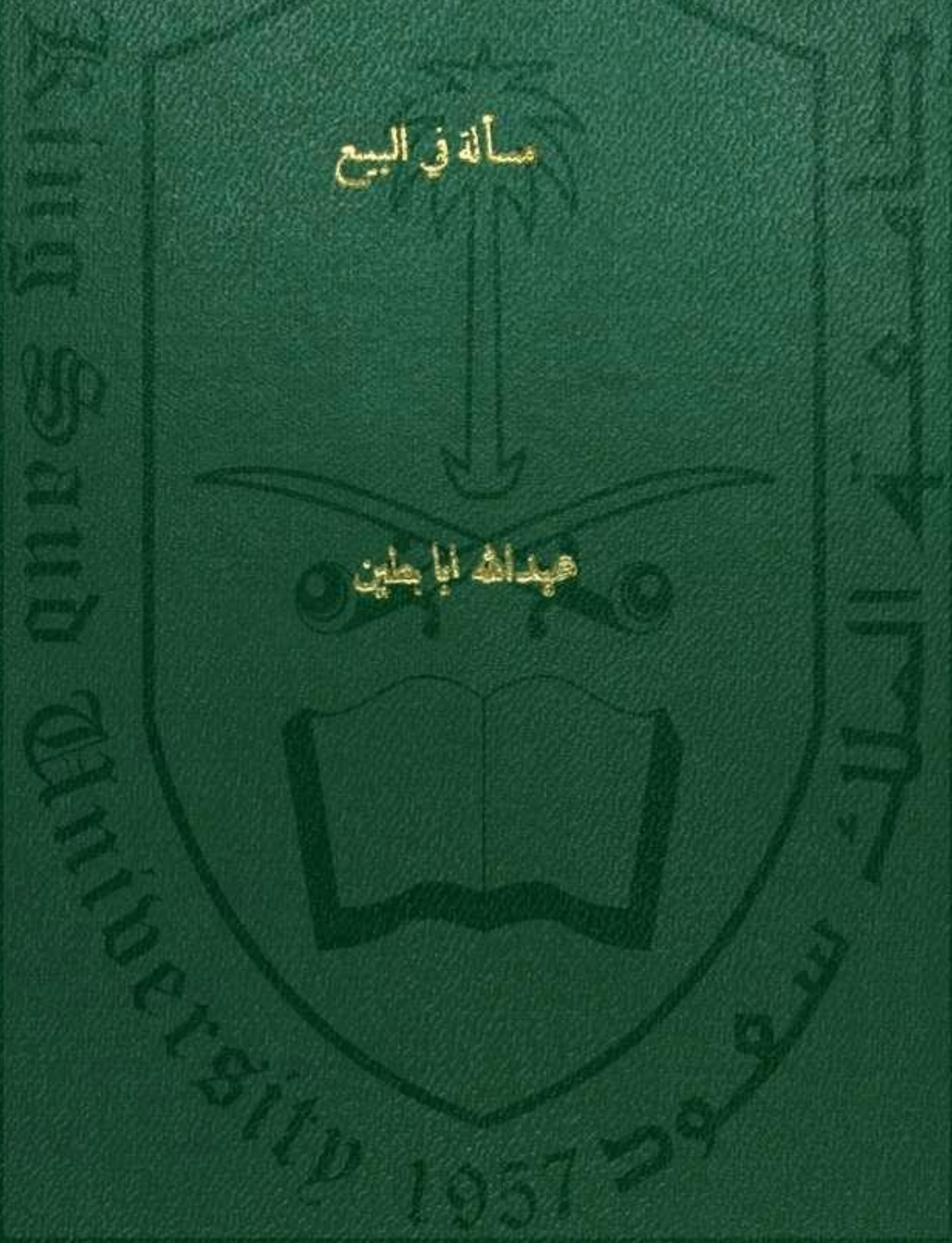


٤٦٨

مسألة في البيع

عهد الله ابا بطين



Copyright © King Saud University

جامعة الرياض

٤٦٦٢
ب.٣

٢١٦٣

م . أ

مسألة في البيع ، تأليف ، أبابطين عبد الله
ابن عبدالرحمن - ١٢٨٢ هـ . كتبت ١٢٨٦ هـ .

ورقتان ٢٥ س ٢٣ × ٥٥ ر ١٥ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد

٢٢٦٨

الاعلام ٤: ٢٣٢ مشاهير علماء نجد : ١٧٨

١ - المعاملات الفقه الاسلامي و اصوله
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مُحَمَّدٌ رَّبُّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
قَالَ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي بَطِينٍ مَسْئَلَةٌ قَالَ الْمُدْرَعِيُّ
فِي الْمُنْتَقَى بَابٌ أَنْ دَرَكَ الْمَيْسَعُ عَلَى الْبَايِعِ إِذَا خَرَجَ مُسْتَحَقًّا عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمِيعَةَ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ لِحَقِّهِ وَيَتَّبِعُ الْبَايِعُ
مَنْ بَاعَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَفِي لَفْظٍ إِذَا سَرَقَ مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا أَوْ ضَاعَ مِنْهُ
فَوَجَدَ يَدَ رَجُلٍ بَعِيْنَهُ فَهُوَ لِحَقِّهِ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَايِعِ بِالْثَمَنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو بَلَدَةَ أَشْرَقُ
أَقُولُ مَا رَأَيْتُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَا يَخَالِفُ هَذَا الْحَدِيثَ بَلْ كَلِمَاتُ رَأَيْتُ
مِنْ كَلَامِهِمْ مُوَافِقٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا هَبَّ الْحَدِيثُ سَمِعْتُ بَرَقَهُ
مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ لِحَقِّهِ وَيَتَّبِعُ الْمُبْتَاعُ مَنْ بَاعَهُ بِرُؤْيُهِ هَشَامُ عَنْ مَوْسَى بْنِ السَّائِبِ
عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمِيعَةَ قَالَ وَمَوْسَى بْنُ السَّائِبِ ثَقَّةٌ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ طَعْنٌ فِي
رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمِيعَةَ لِاخْتِلَافِ أُمَّةٍ لِحَدِيثٍ فِي سَمْعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمِيعَةَ قَابِلُ بْنُ الْبَيْهَقِيِّ يَصْحَحُ سَمَاعَهُ وَمِنْهُ
يَصْحَحُ حَدِيثُهُ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ لَا يَصْحَحُ سَمَاعَهُ مِنْهُ وَمَعَ هَذَا يَجْتَمِعُ بِحَدِيثِهِ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ
أَنَّ الْمُرْسَلِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَيْ حَنِيفَةُ حِجَّةٍ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ فَهُوَ حِجَّةٌ إِذَا
لَمْ يَبَارِضْهُ مِثْلُهُ أَوْ مَا هُوَ قَوِيٌّ مِنْهُ وَيُقَالُ إِنَّ رِوَايَةَ أَحْسَنَ مِنْ حَنِيفَةَ وَهَذَا لَا يَقْدَحُ كَمَا تَرَى
الْعَلَاةُ ابْنَ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ رَأْيَ قَتَادَةَ مَنْسُوبَةً لِأَبِي سَمِيعَةَ بِرُؤْيُهِ يَقُولُ إِنَّ حَسَبَ
الْمَتَاعِ إِذَا وَجَدَ مَتَاعَهُ لِشَيْءٍ مِنَ الْغَالِبِ وَنَحْوَهُ أَنْ لَا يَسْتَحَقُّ حَتَّى يَدْفَعَ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي وَرَدَّ عَلَى مَنْ
قَالَ خِلَافَ ذَلِكَ وَخَطَاهُ وَهُوَ الْمَخْطُؤُ بِالْأَشْكَ وَأَسْتَدِلُّ بِقَوْلِ الشَّيْخِ تَقَى الدِّينِ وَمَنْ لَمْ يَخْلُصْ
مَالٌ غَيْرُهُ مِنَ التَّلْفِ إِلَّا بِمَا أَدَى عَنْهُ رَجَعَ بِهِ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ وَلَمْ يُلْتَفَتِ النَّاقِلُ لِكَلَامِ الشَّيْخِ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَا قَبْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَمَا بَعْدَهَا حَتَّى يَتَّبِعِينَ لِمَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ وَصَوْرَةُ كَلَامِ الشَّيْخِ
فِي حُكْمِ الْمَظَالِمِ الْمَشْتَرِكَةِ قَالَ جَدُّ كَلَامِ سَبْقٍ وَكَذَلِكَ خَلَصَ مَالٌ غَيْرُهُ مِنَ التَّلْفِ بِمَا أَدَاهُ عَنْهُ
رَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ مِثْلُ مَنْ خَلَصَ مَالَهُ مِنْ قَطَاعِ طَرِيقٍ أَوْ مَتَوَلَّى ظَالِمًا أَوْ عَسَكَرَ ظَالِمًا وَلَمْ يَخْلُصْهُ إِلَّا بِمَا أَدَى عَنْهُ
فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَنْ خَلَصَ مَالَهُ وَهُوَ مُحْسِنٌ إِلَيْهِ بِذَلِكَ وَهَلْ جِزَاءُ الْإِحْسَانِ الْإِحْسَانُ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْثِقًا عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ وَلَا مَكْرَهَا عَلَى الْأَدَى عَنْهُ فَإِنَّهُ مُحْسِنٌ إِلَيْهِ بِذَلِكَ فَإِذَا خَلَصَ عَشْرَةَ أَلْفٍ
دِرْهَمًا بِالْفَرْدِ كَانَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ فَإِذَا أَعْطَاهُ أَلْفًا كَانَ قَدْ أَعْطَاهُ بِدَلِّقَ ضَرْفٍ وَيَقِي عَلَيْهِ وَسَعِيَهُ
إِحْسَانًا إِلَيْهِ لِمَا يَجْزِيهِ بِهِ هَذَا الصَّوْبُ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ وَمَنْ جَعَلَ مِثْلَ هَذَا مَتْرَعًا وَلَمْ يَعْطِ شَيْئًا
فَقَدْ قَالَ مُتَكْرَمٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزَوِيلٌ وَقَدْ نَابِلُ الْإِحْسَانِ بِالْإِسَاءَةِ وَمَنْ قَالَ هَذَا مِنَ الْمَشْرُوعِ الَّذِي يُعْتَبَرُ



والله به رسوله فقد قال على الصغرى الحق لكنه قول بعض العلماء وقد خالفهم آخرون انتهى
 فقوله رحمه الله ومن لم يخلص مال غيره هذا من قصد التخليص لمال الغير كما لم قصد التملك
 قرأته في أثناء كلام شيخ الاسلام رحمه الله تعالى قال - واما معاملة الثائر فيجوز
 ان يبتاع الرجل من مواسمهم كما يبتاع من مواسم النكران والاكراد وانه اذا كان الذي
 معهم ان مع غيره اموال يعرف انهم فهو غصبها من معصوم لم يجر شرها لمن يملكها لكن
 ان شريت على طريق الاستنقاذ لتصرف في مصادرها الشرعية فتصرف الى اصحابها
 ان امكن والا صرفت في مصالح المسلم جازا انتهى ورايت فتوى له رحمه الله تعالى
 سئل شيخ الاسلام تقي الدين عن اشترى فرسانا ولدت عنده حصانا واخذ السلطان
 الفرس واهدى الحصان لرجل ولعطاء عوضه ثم ظهرت الفرس انها مكسوبة منها
 من قوم فحل بحرم من الحصان الجاهل - رحمه الله ان كان صاحب الفرس معروفا فارتد
 اليه فرسه ورجع المشتري بالتمن على بايعه ورجع عليه بقيمة الحصان الذي يستحقه
 صاحبه لكونه غنم وان كانت مكسوبة من النصارى والعرب الذين يغير بعضهم على
 بعض فياخذ هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء ولم يعرف صاحبها لم يجره على
 مهدي الحصان عوض هديته والله اعلم فقوله ان كان صاحب الفرس
 معروفا فارتد اليه فرسه ورجع المشتري بالتمن على بايعه صريح في انه لا يشرى على حصان
 الفرس وانه لا يطالبه بالتمن الذي دفعه للبايع وانه انما يطالب من البايع انتهى
 ومشتري الفرس في هذه المسئلة مغرور لم يعلم انها منهوبة كما يدل على
 ذلك حديث سمع من وجد متاعه وفي لفظ اخر سرقته عند انسان بعينه
 باخذه ويتبع المبتاع من باعه ولم يفرق بين كون المشتري مغرورا او غير مغرور
 ومن استدل على خلاف ذلك بما ذكره كثير من العلماء في حكم الغنمة ان المسلم
 اذا وجد مال في الغنمة من الكفار ان كان قبل القسمة اخذه بغشيش وان كان
 بعد هاقلة اخذه مهورا بغيره بقيمة وكذلك اذا وجد يده اشتراه مكره فرانه
 ياخذ بالتمن الذي اشتراه به فهذا بناء على ان الكفار يملكون اموال المسلمين
 بالاستيلاء عليها وفي المسئلة قولان للعلماء هار وابتان عن الامام احمد لهما
 انهم يملكونها بالقره والاستيلاء وهو قول مالك والابن حنيفة والقول الاخر

انهم

انهم لا يملكونها بل هي باقية على ملك المسلم واصحاب هذا القول يقولون ان المسلم
 اذا وجد مال في الغنمة ياخذ بغشيش ولو بعد القسمة او وجد في يده من اشتراه
 اشتراه من الكفار اخذ من المشتري بغشيش يرجع به عليه ومن المعلوم ان
 الغاصب ونحوه لا يملك ما اخذه باجماع المسلمين في حكم الغنمة حجة ظاهرة النصوص
 ما قلنا واما من استدل على خلاف ذلك بحديث لا ضرر ولا ضرار فهو استدلال
 مردود لان في الاستدلال به على هذه المسئلة دفع ضرر بضرر ومن المعلوم ان
 صاحب المتاع المغصوب اذا وجد بعينه اقوى حجة من المشتري الذي
 ماله في ذمة الغاصب فكيف - ندفع ضرر من ماله في ذمة الغاصب بحمد الضرر
 من وجد ماله بعينه فلو لم يكن في هذه المسئلة حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والاكلام الائمة واتباعهم بل لم يكن في هذا الحديث دليل للمخالف بل هو على العكس
 اقرب واروى والهدا على وقد روي ابن ابي شيبة ان حذيفة عرف جلاله عند
 فخاصمه الى قاض من قضاة المسلمين فصارت على حذيفة اليمين فحلف بالله الذي لا
 اله الا هو ما باع ولا وهب ولا روي عن شريح قال اذا شهد الشهود انهم
 دابته احلفه بالله ما اهلكت ولا امرت بها كما فهذا صريح في دفع الدابة
 الى صاحبها بلا دفع عن لانهم لم يذكروا والله اعلم املاه الشيخ العالم العلامة

فقيه عصره عبد الله بن
 ابا بطين ونقلته من نسخة

١٢٨٦
 ١١٨



١٦١٦٩٦
 ٥١٢
 ١٧٢٨

مكتبة جامعة قريوش - قسم المخطوطات
 رقم الكتاب: ٢٢٦٨
 رقم الملف: ١٤٨٦
 رقم الصفحة: ٢١٦,٢
 تاريخ: ٢٠١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اَنَا اعطيتنكم الكون فقبل ساكنيكم ونمى اناسا شدا هو الابتر

قال ابن عباس

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اَنَا اعطيتنكم الكون فقبل ساكنيكم ونمى اناسا شدا هو

قُلْ اَعُوذُ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ
 فِي الْعَقَدِ وَمَنْ شَرَّ حَاسِدًا اِذَا حَسَدَ لِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قُلْ اَعُوذُ بِرَبِّ
 النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ
 النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ